

# مرشحو الرئاسة يستميلون الإيرانيين بوعود اقتصادية وهمية

## العقوبات الغربية وسوء إدارة أموال الدولة والفساد تقلص خيارات مواجهة الأزمة المتفاقمة



فترة الركود الطويلة تخفي فقاعات خطيرة

وأجبر تجديد العقوبات الأميركية المستثمرين الأجانب على الخروج من السوق الإيرانية، والتردد بشكل كبير قبل إبرام أي عمليات أو صفقات تجارية على صلة بتهران.

كما أخرجت العقوبات إيران من النظام المصرفي العالمي، وأفقدتها غالبية مستوردي صادراتها النفطية، ما حرّمها من عائدات مالية أساسية.

وفي غياب هذه الإيرادات يرى كوفيل أن "الحكومة الإيرانية كانت ملزمة بالحد من الاستثمار في الاقتصاد، لمواصلة دفع النفقات الجارية ورواتب موظفي القطاع العام".

لكنه يرى أن سياسة تقليص الاستثمارات هذه "متواصلة منذ فرض العقوبات، وليست مصادفة أن نبداً برؤية انقطاعات في التيار الكهربائي في إيران".

وفي دراسة نشرت حديثاً يرى الخبير الاقتصادي الإيراني جواد صالحى أصفهاني أنه "منذ 2011 تراجع نحو ثمانية ملايين شخص من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الوسطى الدنيا، ونحو أربعة ملايين التحقوا بالطبقات الفقيرة".

وتذكر صندوق النقد الدولي في تقرير نشره في أبريل الماضي أن نسبة ديون إيران زادت بواقع 37.5 في المئة العام الماضي لتبلغ قرابة 277 مليار دولار.

وانتشرت في مارس الماضي على هامش عيد رأس السنة الفارسية (نوروز) صور طوابير الانتظار أمام المتاجر التي تباع مواد غذائية مدعومة مثل الدجاج والأسماك، ما أثار ردود فعل واسعة وتصدرت الكثير من الصحف اليومية.

ويرى كوفيل أن أمورا من هذا القبيل "تتيح الاستمرار في الحياة لا عيش حياة بشكل طبيعي".

وتعكس الأزمة الاقتصادية بشكل لافت على فئات مختلفة من المجتمع في البلاد التي يناهز تعداد سكانها 83 مليون نسمة، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة الفقر تبلغ 50 في المئة.

**تيري كوفيل**  
الاقتصادي الإيراني  
في أسوأ حالاته منذ العام 1979

فالكثير من الطلاب اضطروا للتخلي عن متابعة تعليمهم العالي خارج البلاد نظراً لافتقارهم الموارد المالية اللازمة. وكذلك لجأت عائلات تآثرت بأزمة البطالة إلى النقص في الكثير من المصاريف الأساسية، والاعتماد على مداخيل بسيطة توفرها وظائف ظرفية.

وقال في خطاب في مايو الماضي "الآن القضية الأتية والرئيسية في البلاد هي الاقتصاد، يجب متابعتها بجدية، وعلى المرشحين المحترمين معالجة هذه القضية والتحدث مع الناس وإقناعهم".

وفي تصريحاتهم خلال الحملة الانتخابية شدد المرشحون السبعة بمن فيهم المحافظون المتشددون الخمسة الذين غالباً ما انتقدوا اتفاق فيينا، على أولوية رفع العقوبات الاقتصادية.

وتبدو معالم الأزمة واضحة في متاجر طهران وأحاديث سكانها، خصوصاً لجهة غلاء المعيشة وارتفاع أسعار مواد أساسية كاللحوم والبيض والحليب.

وتقول مهنار البائعة الثلاثينية في متجر لمستحضرات التجميل في بازار طهران "لم نجد إلا لاث المرشحين للانتخابات مستقبلياً، نعيش كل يوم بيومه".

يراهن المرشحون في السباق الرئاسي في إيران بشكل كبير على الوضع الاقتصادي في حملاتهم الانتخابية بوصفه الأكثر تأثيراً على مزاج الإيرانيين الذين يعانون من وطأة تراجع مؤشرات النمو وارتفاع الأسعار وانهايار العملة المحلية، لكن وعودهم بإصلاح الوضع قد لا تجد أذناً صاغية كونها بعيدة عن الواقع.

طهران - رسّخت أزمة النفط والعقوبات الغربية وجهها القاتم على الاقتصاد الإيراني وانعكست سلباً على كافة مؤشراتته، إذ تلبورت في تراجع معدلات النمو وانهايار العملة والسقوط الحر لاحتياطات العملة الصعبة وسط شكوك المحللين حول مدى قدرة الدولة النفطية على الصمود أكثر أمام هذه الأوضاع.

ويواجه البلد النفطية أزمة اقتصادية واجتماعية صعبة تعود بشكل أساسي للعقوبات الأميركية القاسية المفروضة عليها، وهو ما جعل من تحسين الأوضاع المتردية أحد العناوين الأولى على جدول الانتخابات الرئاسية المقررة الأسبوع المقبل.

### مؤشرات سلبية

- 2.5 في المئة نسبة نمو الاقتصاد هذا العام قياساً بنحو 6.8 في المئة في 2019
- 39 في المئة نسبة التضخم بعدما كان قبل 2015 عند أقل من 10 في المئة
- 50 في المئة نسبة الفقر في بلد يبلغ تعداد سكانه حوالي 80 مليون نسمة
- 277 مليار دولار حجم الدين العام المسجل لإيران بنهاية العام الماضي

ومن المستبعد أن يقدر أي من المرشحين السبعة على تنفيذ وعوده على الأرض إذا فاز بالرئاسة، ويستولون في ذلك بما يعكس تجار في البازار الكبير في طهران من جوانب في هذه العقوبات.

ويقارن فخر الدين (80 عاماً) صاحب متجر لبيع الأوشحة في بازار بين الوضع الحالي وذاك الذي ساد خلال الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، معتبراً أنه "كان لدينا نشاط" مع الزبائن أفضل من الراهن.

ويرى خبراء ومحللون اقتصاد أن الصعوبات الاقتصادية الراهنة تعتبر الأصعب منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام 1979، فالعقوبات إلى جانب سيطرة المرشد على مفاصل

## الجائحة تحد من زخم إنتاج البلاستيك عالمياً

باريس - كشفت الجمعية الأوروبية لمنتجي البلاستيك الخميس أن الجائحة أضرت بصناعة البلاستيك حيث تراجع الإنتاج العالمي السنوي العام الماضي بنسبة 0.3 في المئة.

ففي أوروبا حيث أنتجت المصانع العام الماضي 55 مليون طن من البلاستيك الجديد، بلغ الانخفاض 5.1 في المئة، وشهدت فرنسا التراجع الأكبر وقدره 11 في المئة.

وانخفض الاستهلاك الإجمالي للبلاستيك البكر في فرنسا بنسبة 7.5 في المئة العام الماضي، وهو أكثر حدة من المتوسط الأوروبي البالغ سالب 4.7 في المئة ومن ألمانيا سالب 6.5 في المئة.

وكانت صناعة السيارات التي شهدت توقفاً في الإنتاج مرات عدة، القطاع الأكثر تراجعاً في استهلاك البلاستيك، إذ بلغ الانخفاض في استهلاكه على المستوى الأوروبي 18.1 في المئة، في حين وصل إلى 28 في المئة في فرنسا.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى الرئيس التنفيذي للجمعية إريك كينييه قوله إن "الإنتاج العالمي تراجع من 368 مليون طن عام 2019 إلى 367 مليون عام 2020".

وأضاف "هو ثالث انخفاض عالمي منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك الذي سجّل عام 1973 بفعل أول صدمة نفطية، وذلك الذي حصل خلال الأزمة المالية عام 2008".

لكن الجمعية ترى أن التراجع الحالي الذي يعبر عن "تأثير أزمة كوفيد - 19

سواء كانت بالطريقة المباشرة بين التسهيلات وبين وزارة الإسكان أو بطريقة غير مباشرة بين المطورين العقاريين ووزارة الإسكان.

وأكد أن هذه العلاقة أثمرت نتائج إيجابية على مختلف الأصعدة، حيث وقعت الشركة مع وزارة الإسكان منذ عامين اتفاقية بشأن أحد المشاريع الإسكانية في مدينة حمد الذي قدم شققاً سكنية للبيع تتراوح أسعارها بين 156.7 ألف دولار و164.7 ألف دولار.

وساعدت وزارة الإسكان هذه الشركة على تشكيل قاعدة زبائن عن طريق التواصل مع المستفيدين من برنامج "مزاي" للاستفادة من مشاريعها السكنية.

## القطاع الخاص البحريني يدعم جهود توفير المساكن لمحدودي الدخل

من 8 آلاف أسرة، وفي دعم الاقتصاد باكثر 267.6 مليون دولار.

وتنسب وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى ناصر علي الأهلي رئيس لجنة العقار بجمعية رجال الأعمال البحرينية قوله إن "برنامج مزاي" على سبيل المثال يعد المحرك الرئيسي للقطاع العقاري.

وأوضح أن البرنامج كان كحلقة مترابطة مع بعضها البعض في السوق العقاري، وساهم في توسيع دائرة عمل المستثمرين ووسطاء العقارات، بالإضافة إلى المهندسين وشركات البناء والكهرباء والإنشاء.

وتقول الحكومة إن البرنامج حقق إقبالا واسعا خلال الفترة الأخيرة من قبل المتفاعلين، فضلاً عن أثره الاقتصادي الذي يرفد العجلة التنموية بالبلاد عبر الشراكة القائمة والمثمرة مع القطاع الخاص.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن برنامج "مزاي" شكل النسبة الأكبر في حركة السوق العقارية بمقدار يتراوح بين 280 مليون و300 مليون دينار (743 مليون دولار) إلى نحو 797 مليون دولار، في حين تبلغ تداولات السوق 2.1 مليار دولار إلى 2.66 مليار دولار.

وأوضح المهندس إبياد عبيد المدير العام لشركة عقارات الإسكان أن برنامج "مزاي" أكد نجاح رؤية الحكومة في تفعيل الشراكة بين القطاع الحكومي مع القطاع الخاص والمستثمرين، حيث ساهم هذا النجاح في توفير السكن اللائق لأكثر

من 8 آلاف أسرة، وفي دعم الاقتصاد باكثر 267.6 مليون دولار.

وتنسب وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى ناصر علي الأهلي رئيس لجنة العقار بجمعية رجال الأعمال البحرينية قوله إن "برنامج مزاي" على سبيل المثال يعد المحرك الرئيسي للقطاع العقاري.

وأوضح أن البرنامج كان كحلقة مترابطة مع بعضها البعض في السوق العقاري، وساهم في توسيع دائرة عمل المستثمرين ووسطاء العقارات، بالإضافة إلى المهندسين وشركات البناء والكهرباء والإنشاء.

وتقول الحكومة إن البرنامج حقق إقبالا واسعا خلال الفترة الأخيرة من قبل المتفاعلين، فضلاً عن أثره الاقتصادي الذي يرفد العجلة التنموية بالبلاد عبر الشراكة القائمة والمثمرة مع القطاع الخاص.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن برنامج "مزاي" شكل النسبة الأكبر في حركة السوق العقارية بمقدار يتراوح بين 280 مليون و300 مليون دينار (743 مليون دولار) إلى نحو 797 مليون دولار، في حين تبلغ تداولات السوق 2.1 مليار دولار إلى 2.66 مليار دولار.

وأوضح المهندس إبياد عبيد المدير العام لشركة عقارات الإسكان أن برنامج "مزاي" أكد نجاح رؤية الحكومة في تفعيل الشراكة بين القطاع الحكومي مع القطاع الخاص والمستثمرين، حيث ساهم هذا النجاح في توفير السكن اللائق لأكثر

من 8 آلاف أسرة، وفي دعم الاقتصاد باكثر 267.6 مليون دولار.

وتنسب وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى ناصر علي الأهلي رئيس لجنة العقار بجمعية رجال الأعمال البحرينية قوله إن "برنامج مزاي" على سبيل المثال يعد المحرك الرئيسي للقطاع العقاري.

وأوضح أن البرنامج كان كحلقة مترابطة مع بعضها البعض في السوق العقاري، وساهم في توسيع دائرة عمل المستثمرين ووسطاء العقارات، بالإضافة إلى المهندسين وشركات البناء والكهرباء والإنشاء.

وتقول الحكومة إن البرنامج حقق إقبالا واسعا خلال الفترة الأخيرة من قبل المتفاعلين، فضلاً عن أثره الاقتصادي الذي يرفد العجلة التنموية بالبلاد عبر الشراكة القائمة والمثمرة مع القطاع الخاص.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن برنامج "مزاي" شكل النسبة الأكبر في حركة السوق العقارية بمقدار يتراوح بين 280 مليون و300 مليون دينار (743 مليون دولار) إلى نحو 797 مليون دولار، في حين تبلغ تداولات السوق 2.1 مليار دولار إلى 2.66 مليار دولار.

وأوضح المهندس إبياد عبيد المدير العام لشركة عقارات الإسكان أن برنامج "مزاي" أكد نجاح رؤية الحكومة في تفعيل الشراكة بين القطاع الحكومي مع القطاع الخاص والمستثمرين، حيث ساهم هذا النجاح في توفير السكن اللائق لأكثر

من 8 آلاف أسرة، وفي دعم الاقتصاد باكثر 267.6 مليون دولار.

وتنسب وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى ناصر علي الأهلي رئيس لجنة العقار بجمعية رجال الأعمال البحرينية قوله إن "برنامج مزاي" على سبيل المثال يعد المحرك الرئيسي للقطاع العقاري.

وأوضح أن البرنامج كان كحلقة مترابطة مع بعضها البعض في السوق العقاري، وساهم في توسيع دائرة عمل المستثمرين ووسطاء العقارات، بالإضافة إلى المهندسين وشركات البناء والكهرباء والإنشاء.

وتقول الحكومة إن البرنامج حقق إقبالا واسعا خلال الفترة الأخيرة من قبل المتفاعلين، فضلاً عن أثره الاقتصادي الذي يرفد العجلة التنموية بالبلاد عبر الشراكة القائمة والمثمرة مع القطاع الخاص.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن برنامج "مزاي" شكل النسبة الأكبر في حركة السوق العقارية بمقدار يتراوح بين 280 مليون و300 مليون دينار (743 مليون دولار) إلى نحو 797 مليون دولار، في حين تبلغ تداولات السوق 2.1 مليار دولار إلى 2.66 مليار دولار.

وأوضح المهندس إبياد عبيد المدير العام لشركة عقارات الإسكان أن برنامج "مزاي" أكد نجاح رؤية الحكومة في تفعيل الشراكة بين القطاع الحكومي مع القطاع الخاص والمستثمرين، حيث ساهم هذا النجاح في توفير السكن اللائق لأكثر



إريك كينييه  
الإنتاج تراجع للمرة الأولى منذ الأزمة المالية في 2008



حالة استنفار لمعالجة أزمة الإسكان



ناصر علي الأهلي  
برنامج مزاي يعد المحرك الرئيسي للقطاع العقاري

وتضع وزارة الإسكان عبر منصتها الإلكترونية خارطة مفصلة لمشروع الإسكان والتي تم إنجاز أغلبها، إلى جانب عدة مدن سكنية قيد الإنشاء مثل مشروع مدينة شرق سترة ومشروع مدينة سلمان ومشروع مدينة خليفة ومشروع ديرة العيون.

واعتبر المطورون أن هذه الشراكة ساهمت في دفع عجلة الاقتصاد البحريني الذي يعد من بين الأضعف في منطقة الخليج، وفي تنشيط حركة السوق